مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN3005-3900 الصفحات (532- 544) المجلد العاشر ــ العدد الرابع ــ 2025

The Economic and Social Impacts of Financial and Administrative Corruption A Case Study of the Municipalities of Wadi al-Shati in Libya

ALI MOHAMED OMAR SAEID [1]*, OMLEZ ABRAHEEM MAHFOUTH AHZAAZ [2]
[1] Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, University of Sebha, Sebha, Libya
[2] Department of Economics, Faculty of Commerce and Political Science, University of Sebha, Sebha, Libya
ali.saeid@Sebhau.edu.ly

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي والإداري
دراسة حالة على بلديات وادي الشاطئ في ليبيا

علي محمد عمر سعيد [1]* ، أم العز إبراهيم محفوظ احزاز [2]
[1] قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة سبها ، سبها ، ليبيا
[2] قسم الاقتصاد ، كلية التجارة و العلوم السياسية ، جامعة سبها ، سبها ، ليبيا

Received: 10-09-2025	Accepted: 22-10-2025	Published: 27-10-2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
هدفت الدراسة إلى تشخيص مشكلة الفساد المالي و الإداري و معرفة اسبابها و الاثار الكامنة وراء الانتشار السريع لها. و كذلك مظاهر الفساد و التعرف على بعض تجارب الدول التي قطعت شوطا في مكافحة مشكلة الفساد المالي و الإداري و انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات اهمها ماهي الأسباب وراء الفساد في المجتمع الليبي؟ و ماهي الأليات و الاستراتيجيات الممكن تطبيقها لمكافحة الفساد؟
و تم الوصول إلى مجموعة من النتائج اهمها: ان مشكلة الفساد الإداري مشكلة منتشرة في دوائر الدولة و لا توجد إرادة سياسة حقيقية لمواجهة مظاهرها ، و كذلك البرلمان ضعيف جدا في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.
و الرشوة احد مظاهر الفساد الإداري في ليبيا اصبحت تفافة في العمل الاداري اليومي و تمارس من قبل موظفي القطاع العام، لذاك نجد إن الفساد يستشرى و يتوسع على نطاق واسع إذا لم يتم وضع حل جدري له فإن سيؤدي إلى انهيار اقتصاد الدولة و إعاقة عجلة التنمية من خلال الاختلاس الكبير للمال العام و عدم محاسبة من قاموا بهذه الجرائم المالية.
و توصي الدراسة بضرورة تفعيل الجهاز القضائي و تنفيد الأحكام التي تم إصدارها في حق المفسدين، و تعزيز الرقابة على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية، و كذلك ضرورة تعزيز الوعي بطبيعة الفساد و أشكاله و مخاطره بين الجمهور عامة في الحد من مشكلة الفساد و تشجيع المواطنين على التبليغ عن مظاهر الفساد المنتشرة في القطاعات الحكومية.

الكلمات الدالة: الفساد الإداري والمالي، مكافحة الفساد، أشكال الفساد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وادي الشاطئ .

Abstract

The study aimed to diagnose the problem of financial and administrative corruption, identify its causes and the underlying effects behind its rapid spread, as well as its manifestations and identify the experiences of some countries that have made progress in combating the problem of financial and administrative corruption. The study was based on several questions, the most important of which are: What are the causes of corruption in Libyan society? What are the mechanisms and strategies that can be implemented to combat corruption? A set of conclusions was reached, the most important of which are: The problem of administrative corruption is widespread in government departments, and there is no real political will to confront its manifestations. Furthermore, Parliament is very weak in combating the phenomenon of administrative corruption. Bribery, one of the manifestations of administrative corruption in Libya, has become a ubiquitous element in daily administrative work and is practiced by public sector employees. Therefore, we find that corruption is spreading and expanding on a large scale. If a radical solution is not put in place, it will lead to the collapse of the country's economy and hinder the wheel of development through the massive embezzlement of public funds and the failure to hold accountable those who commit these financial crimes. The study recommends the activation of the judicial system and the implementation of rulings issued against corrupt individuals, as well as strengthening oversight of administrative decisions issued by the executive authority. It also recommends the promotion of awareness of the nature, forms, and dangers of corruption among the general public in order to reduce the problem of corruption and encourage citizens to report widespread corruption in government sectors.

Keywords: Administrative and financial corruption, combating corruption, forms of corruption, economic and social impacts, Wadi al-Shati.

المقدمة:

إذا كان الفساد الإداري من ظواهر السلوك البشري التي أثارت قلق أفراد المجتمعات البشرية ، وكانت جميع القوانين السماوية والقوانين الوضعية تتفق على وجوب تجريمه ، فمهما كانت أسبابه وأعراضه ، يعد الفساد الإداري والمالي من أخطر الآفات التي تعاني منها دول العالم الثالث ، لأنه يمكن أن يؤدي إلى تجاوز الناس حدود سلطتهم القانونية ، فضلاً عن إساءة استخدام سلطتهم بطرق تتجاوز نطاق عملهم. يمكن أن يكون لذلك عواقب ، مثل تحويل الفساد للوظيفة إلى سلعة يمكن تداولها لتحقيق مكاسب شخصية مع تزايد الفساد ، أصبحت المؤسسات الأكاديمية مهتمة بهذه الظاهرة ومع ذلك ، فإن الحكومات لا توليها نفس القدر من الاهتمام كما ينبغي ، وتعتبر واحدة من اكثر الدول فسادا في العالم.

و باستفحال ظاهرة الفساد أصبحت هذه الظاهرة تحظى باهتمام المؤسسات الأكاديمية من الجامعات و مراكز الأبحاث و مؤسسات المجتمع المدني. لكنها لا تلقى الاهتمام نفسه لدى الحكومات في العالم خاصة تلك الضالعة في الفساد، و تعتبر ليبيا من بين الدول الاكثر فساداً حسب منظمة الشفافية مما جعله أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية و الاقتصادية، و كل الحكومات السابقة و الحالية توعدت في خطاباتها الرسمية بمكافحة الفساد و ملاحقة المتورطين فيه، و لكن دون جدوى فاقتصرت هذه فقط على الاستغناء عن بعض الرموز في الحكم و استبعادهم دون محاكمتهم، و ذلك كوسيلة لامتصاص الغضب الشعبي مما شكل إعترافاً حكوميا ضمنيا و حتى علنيا بتفشي ظاهرة الفساد في كافة مؤسسات الدولة و تغلغله في رموز الحكم فيها على الرغم من وجود القوانين التي تم رصدها لمكافحة الفساد.

وفقًا لمؤشر الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية، تصنف ليبيا ضمن البلدان التي تعاني من أعلى مستويات الفساد، حيث تحتل المرتبة 168 في تقرير المنظمة لعام 2019 من بين 180 دولة شملتها الدراسة، مما يجعلها واحدة من الدول العشر الأكثر فسادًا على مستوى العالم. تمتلك المنظمة حوالي 100 فرع في مختلف أنحاء العالم، وتعمل هذه الفروع بشكل مستقل من أجل التصدي للفساد.

تتراوح مشكلات الفساد من الرشوة إلى عمليات السطو الكبرى. وقد أبرمت مئة دولة اتفاقيات مع منظمة الشفافية الدولية، حيث يتم تطبيق قوانين هذه المنظمة في تلك الدول في مسعى لإيجاد حل نهائي للقضاء على الفساد على مستوى جميع الدول، من أجل ضمان نزاهة كافة الحكومات والمؤسسات.
وأكدت جميع دول العالم، وخاصة في السنوات الأخيرة، على أهمية وضع إطار عمل مؤسسي يساهم في احتواء المشكلة والتعامل معها بطرق جدية ومحددة، وهو ما يتطلب محاربة جميع جوانب الفساد وأشكاله. لذلك، تم تحديد العديد من الآليات والاستراتيجيات الهادفة إلى مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، وتم تأسيس العديد من الهيئات والمنظمات الدولية التي أبرمت اتفاقيات عالمية تهدف إلى التصدي للفساد الإداري والمالي والتخلص من أسبابه، كما تم إنشاء منظمة منفصلة تعنى بمراقبة هذه الظاهرة وتقويمها ومعالجتها على النطاق العالمي، على غرار منظمة الشفافية الدولية.

مشكلة البحث:

نظرا لما تسببه ظاهرة الفساد الإداري و المالي و تفشيها في كافة أجهزة الدولة من معوقات اقتصادية و ثقافية و اجتماعية ، و غيرها من المعوقات التي تقوض و بجدارة كافة أركان الدولة و تعمل على تدني في كافة الخدمات المقدمة له من صحية و تعليمية و غذائية و قضائية و غيرها من الخدمات، لابد من البحث و بقوة عن آليات من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة ذات الأثار السلبية.

اهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على ظاهرة سلبية انتشرت بشكل واسع في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث يمكن لكثير من أفراد المجتمع ملاحظتها. أيضًا، تبرز القيمة من الرغبة في تسليط الضوء على هذه المشكلة والسعي لإيجاد حلول فعالة لمواجهتها والتقليل من آثارها الضارة، لما لها من تأثير على المجتمع، حيث تمثل عقبة أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتمادا على المصادر و الابحاث المتخصصة في هذا الموضوع، لمفهم و معرفة الأسباب الحقيقية للفساد الإداري و المالي و الأثار السلبية الناتجة عنه و آليات علاجه من منظور إقتصادي. تم جمع البيانات عن طريق الإستبيان ، و كذلك تم تحديد حجم العينة التي تم إختيارها وفقاُ لعدد السكان في بلديات وادي الشاطئ (100 فرد). و كانت العينة موزعة بالشكل التالي:
20 فرد من بلدية براك الشاطئ و 40 فرد من بلدية برقن الشاطئ و 40 من بلدية إدري الشاطي.

اهداف البحث:

نظراً لأهمية موضوع الفساد الإداري و المالي و سبل مكافحة و الحد منه داخل المؤسسات الحكومية في ليبيا، و كذلك سبل مكافحته على المستوى الدولي، إذا جاءت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على:
1.مفهوم الفساد الإداري و المالي و أنواعه.
2.أسباب و دوافع الفساد المالي و الإداري في المؤسسات الحكومية الليبية.
3.تحديد الطرق المناسبة التي من شأنها تحقيق و تعزيز الشفافية بالجهاز الإداري للدولة.

مفهوم الفساد الإداري:

الفساد الإداري في اللغة يعني الفساد، وهو يشير إلى خروج الشيء عن وضعه الطبيعي، ويعتبر الإصلاح معاكسا له في المعنى.
عرف صندوق النقد الدولي الفساد الإداري بوصفه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منفعة شخصية، والتي تحدث عندما يقبل الموظف رشوة أو يطلبها أو يستغلها أو يهدد بها، بينما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه أي تصرف يتضمن إساءة استخدام المنصب لتحقيق مصلحة فرد أو مجموعة.
يمكن القول إذا الفساد الإداري ، بأنه سلوك غير شرعي يقوم به الموظف نتيجة لظروف معينة، فيستغل مكانته في العمل، و الصلاحيات التي يمتلكها لتحقيق ربح غير مشروع أو لتحقيق منافع شخصية لن يكون قادرا على تحقيقها باستخدام الطرائق الرسمية و الشرعية، إذا بدالك يعتبر احتيال على القانون لتحقيق مأرب خاصة.

الفساد اصطلاحاً:- لا يوجد تعريف متفق عليه للفساد ، ولكن هناك العديد من الاتجاهات المتفق عليها التي تشير إلى أن الفساد هو الاستخدام غير السليم للسلطة أو المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة. عندما يقبل الموظف رشوة أو يمتدها من أجل تسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامة ، غالبًا ما يحدث الفساد.يمكن أن يحدث الفساد أيضًا عندما يسيء الناس استخدام مناصبهم العامة لتحقيق مكاسب شخصية ، عن طريق تعيين أقرباء أو عن طريق سرقة الأموال الحكومية. هناك نزعة طبيعية لحدوث الفساد الإداري في المجتمعات الرأسمالية ، وهذا يتوقف على تطور مؤسسة الدولة.يمكن تفسير المستويات المرتفعة للفساد في بلدان العالم الثالث بمستوى التخلف والبطالة ، وكلاهما نتيجة لافتقارها إلى التنمية. يمكن أن يؤدي انتشار الفساد إلى إبطاء تقدم المجتمع ، حيث يؤثر على سير الدولة ونمط العلاقات الاجتماعية.بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يعيق حركة التنمية من خلال التأثير على حوافز النمو الاقتصادي.

إن التداعيات المدمرة والنتائج السلبية الناتجة عن انتشار هذه الظاهرة البغيضة تشمل جميع جوانب الحياة لكافة أفراد المجتمع، حيث تُهدر الموارد المالية والثروات والوقت والجهود، مما يعيق القيام بالمسؤوليات وإتمام الخدمات، وبالتالي تشكل نظامًا من الفساد والتخريب الذي يؤدي إلى المزيد من التأخير في مسيرة التقدم والبناء، ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والمالي، بل أيضًا على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن المؤسسات والدوائر الخدمية التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا وحيويًا بحياة المواطنين.

يستند الفساد إلى آليات معينة ولديه آثار ومضاعفات تؤثر على نسيج المجتمعات وسلوك الأفراد وكيفية إدارة الاقتصاد وتعيد تشكيل (نظام القيم) هناك آليتان أساسيتان من آليات الفساد:

1. **آلية دفع (الرشوة) و(العمولة) (المباشرة)** إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
2. **وضع اليد على (المال العام)** والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

يمكن تسمية هذا النوع من الفساد (الفساد الصغير) ، وهو يختلف تمامًا عما يمكن تسميته (الفساد الكبير). غالبًا ما يرتبط التعاقد وتجارة الأسلحة بالفساد على المستويين السياسي والبيروقراطي.يحدث هذا إما لأن الأول مستقل تمامًا عن الثاني ، أو لأن هناك درجة بينهما. ينتج عن ذلك مستوى عال من التداخل والمضاعفات. عندما يصبح السياسيون فاسدين مالياً ، فعادةً ما يكون ذلك بسبب تحويل مواقعهم إلى مصادر للثراء الشخصي.لا يوجد تعريف واحد يناسب الجميع للفساد ، والذي يمكن أن يكون بسبب الطرق العديدة المختلفة التي يمكن من خلالها إساءة استخدام السلطة. بشكل عام ، يمكن تعريف الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة أو المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية. عادة ما يشمل الفساد الإداري طرفين: الموظف والشخص الذي يريد الاستفادة من منصب الموظف ، باستخدام وسائل غير مشروعة.إذا كانت ظاهرة الفساد ، فإن ظاهرة الفساد الإداري ليست ظاهرة جديدة ، ولا علاقة لها بظاهرة الفساد.

ثانياً:- مظاهر الفساد:

والفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها:-

1. الفساد السياسي:- يمكن تعريف الفساد السياسي على نطاق واسع بأنه أي أنشطة مالية غير مشروعة تحدث داخل النظام السياسي ، بما في ذلك أي شيء يتعارض مع القواعد واللوائح التي تحكم عملياته. هناك فرق كبير بين الديمقراطيات والأنظمة الشمولية ، لكن هناك بعض العوامل المشتركة التي تؤدي إلى الفساد في كلا النظامين. يعد الفساد مشكلة في كلا النوعين من الأنظمة عندما يكون هناك نظام حكم فاسد لا يمثل جميع الناس ، ولا يخضع للمساءلة بشكل فعال أمامهم ، وله آثار ضارة على الديمقراطية والمشاركة والحرية الاقتصادية والمحسوبية. هذا البيان صحيح لأنه ، بمرور الوقت ، سينمو المال المدخر إلى مبالغ أكبر من المال.هذا لأنه ، عندما نوفر المال ، نكون قادرين على استثمار تلك الأموال في شيء من شأنه أن يوفر لنا عائدًا بمرور الوقت. هذا هو السبب في أنه من المهم توفير أكبر قدر ممكن من المال من أجل بناء وسادة مالية.

2. الفساد المالي:- ويتمثل في مجموع الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية مثل الجهاز المركزي للدولة. الشؤون المالية. يراقب.الجهة المختصة بفحص ورقابة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات العامة. هناك أشكال من مظاهر الفساد المالي: الجباية ، الضرائب ، التهرب الضريبي.

3. الفساد الإداري:- يتعلق الأمر بجوانب الفساد والانحرافات الإدارية والتنظيمية، وكذلك السلوكيات التي يقوم بها الموظف العام خلال أداءه لمهامه ضمن إطار القوانين والتشريعات والأنظمة، بالإضافة إلى القيم الشخصية التي لا تدعم الإصلاح. كما أنه يوجد نقص في تطوير التشريعات والأنظمة التي تستغل الثغرات المتاحة بدلاً من العمل على الضغط على صناع القرار والمشرعين من أجل مراجعتها وتحسينها بشكل دائم. وفي هذا السياق، تتجلى مظاهر الفساد الإداري في عدم الالتزام بأوقات العمل والحضور والانصراف، أو إضاعة الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، إضافة إلى الامتناع عن أداء المهام أو التهاون وعدم تحمل المسؤولية، وكذلك إفشاء أسرار العمل والخروج عن نطاق التعاون الجماعي.

ومن الملاحظ أن مظاهر الفساد الإداري تتنوع وتتداخل، وغالباً ما يستطيع الواحد منها تعزيز انتشار بقية الأنماط الأخرى.

مظاهر الفساد الإداري:

أ.الواسطة:

و تعرف بأنها التدخل لصالح فرد أو جماعة، دون الإلتزام بأصول العمل و الكفاءة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة، أو الإنتماء الحزبي، رغم كونه غير كفؤ.

ب.المحسوبية:

يعني تنفيذ أنشطة لصالح شخص أو مجموعة ينتمي إليها الفرد، مثل عائلة أو حزب أو منطقة، بطريقة غير عادلة، كأن يكونوا غير مؤهلين لتلك الفوائد، أو ليسوا من بين الأولويات وفق معايير المؤسسة. مثال :تجاهل المدير أو رئيس القسم للأخطاء التي قام بها موظف مرتبط بنفس الحزب السياسي الذي ينتمي له المدير، مما أدى إلى إهدار أموال المؤسسة، بينما يعاقب مدير المؤسسة موظفًا آخر ارتكب خطأ أقل خطورة من خطأ الموظف الأول، فقط لأنه ينتمي إلى حزب سياسي مختلف عن الذي ينتمي إليه المدير.

ج.المحاباة:

تفضيل جانب على آخر في الخدمة يؤثر على حق الحصول على مصالح محددة .مثلما يحدث عندما يقوم كاتب العدل بمعالجة معاملة لأحد الأفراد ذوي النفوذ متجاوزاً أشخاصاً آخرين، وذلك مقابل أن يقوم هذا الفرد المتنفذ بالتدخل لكاتب العدل من أجل حصوله على ترقية أو نقله إلى موقع قريب من مكان إقامته .ص21

4. الفساد الأخلاقي:- وهو الذي يتجلى في جميع التصرفات الأخلاقية والسلوكية التي تتعلق بسلوك الموظف وتفاعلاته .مثل القيام بأفعال غير لائقة في بيئات العمل أو أن يعمل في وظائف أخرى دون الحصول على موافقة من إدارته، أو أن يستغل نفوذه لتحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام، أو أن يقوم بممارسة المحسوبية بنوعها الاجتماعي المعروف باسم (المحاباة الشخصية) دون أخذ الكفاءة والقدرة بعين الاعتبار.

ثالثاً:- أسباب الفساد وانعكاساته:-

إن للفساد العديد من الأسباب والتأثيرات التي يمكن ملاحظتها من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن هذا لا يعني أن الفساد يقتصر فقط على هذه العوامل الثلاث .ولأغراض البحث العلمي، يمكن أن نلتفت إلى أهمية هذه العوامل في تشكيل المجتمع ودراسة أبعادها.

فيما يخص العوامل والأسباب السياسية المرتبطة بظاهرة الفساد، يمكن أن نستنتج أن هناك عوامل متنوعة تسهم في انتشار هذه الظاهرة، حيث تتناسب شدتُها ودرجتها بشكل مباشر مع زيادة الفساد .ومن بين هذه العوامل عدم وجود نظام سياسي فعال يقوم على فصل السلطات وتوزيعها بشكل ملائم، مما يؤدي إلى غياب

دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية .وفي هذا السياق يبرز غياب الدافع الذاتي لمكافحة الفساد بسبب افتقار وجود دولة المؤسسات وسلطة القانون، بالإضافة إلى تشريعات مهددة بعوامل مثل القتل والاختطاف والإقصاء عن المناصب .هناك أيضاً عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة، مما قد يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري والمالي .إذ أن تفشي الاستبداد السياسي والدكتاتورية في كثير من البلدان يساهم بشكل مباشر في تزايد هذه الظاهرة، ويؤدي إلى فقدان النظام السياسي أو المؤسسة السياسية لشرعيتها في الحكم، مما يجعل قراراتها تميل إلى التعسف وتفتقر إلى الشفافية، بجانب تأثير ذلك على حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني.

يمكن لظاهرة الفساد أن تتطور وتصل إلى مستويات عالية في غياب استقلالية النظام القضائي، وهو ما يرتبط أيضًا بمبدأ الفصل بين السلطات .في العديد من الدول المتقدمة والديمقراطية، يكون هناك استقلال للقضاء عن الأنظمة السياسية، وهذا يعزز من فعالية الحكومة أو الأنظمة السياسية مما يؤدي إلى الحكم الرشيد .إن استقلالية القضاء تشكل مبدأً أساسياً وحيوياً، لأنها تعتمد على وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تستطيع القيام بمهامها بعدالة وتملك القوة لمحاسبة المجتمع دون تحيز .ولهذا، تعتبر هذه القوة الرادعة من العناصر الأساسية لعمل السلطة القضائية في نشر العدالة والمساواة بين أفراد الوطن.

هناك أيضًا عامل إضافي يساهم في انتشار الفساد، وهو نقص الوعي (السياسي) وعدم إدراك الأساليب والنظم الإدارية التي يتم من خلالها توزيع السلطة .هذا مرتبط بخبرات وكفاءات إدارة شؤون الدولة.

بالإضافة إلى الأسباب السياسية المتعلقة بالفساد، توجد أيضًا عوامل اقتصادية مثل :ضعف الكفاءة الاقتصادية للدولة، حيث إن معظم الأنشطة الاقتصادية تتضمن صفقات مشبوهة أو تنشأ من عمليات سمسرة يتواجد فيها الفساد المالي بشكل بارز .هذا سيؤثر بشكل أو بآخر على مستوى الاقتصاد الوطني وبنيته، إذ أن هذه العمليات ستؤثر على سير تنفيذ المشاريع وبالتالي على الإنتاج .من جهة أخرى، يمثل الجهل والتخلف والبطالة عوامل حاسمة في انتشار الفساد، حيث إن قلة الوعي الحضاري ترتبط بالرشوة .كما أن تدني الأجور والمرتبات يرتبط بزيادة في ظاهرة الفساد.

ومن خلال هذه العوامل والأسباب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لظاهرة الفساد، يمكن رصد بعض **الآثار الاقتصادية المتعلقة بتلك الظاهرة عموماً منها:-**

1. يسهم الفساد في ضعف كفاءة الاستثمارات العامة وتدهور حالة البنية التحتية العامة، إذ أن الرشوة تعمل على تقليص وتحويل الموارد المخصصة للاستثمارات أو ترفع من تكاليفها
2. يؤثر الفساد بشكل واضح على كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية لجذب هذه الاستثمارات بسبب قدرتها على نقل المهارات والتكنولوجيا .أظهرت الأبحاث أن الفساد يقلل من تدفق الاستثمارات ويمكن أن يعيق التدفقات الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تقليل الإنتاجية الضريبية وما ينتج عن ذلك من تراجع في مؤشرات التنمية البشرية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والرعاية الصحية.
2. يشير الفساد إلى تدهور مستوى الدخل والرفاهية من خلال استغلال الأفراد المؤثرين لمواقعهم المحترمة في المجتمع والنظام السياسي، ما يمكنهم من احتكار أبرز المزايا الاقتصادية التي يوفرها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على جمع الأصول بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين هذه النخب وبقية المجتمع .يمكن أن تتزايد ظاهرة الفساد بفعل عوامل اجتماعية تتعلق ببنية المجتمعات البشرية وتعليمها والقيم السائدة، مثل العادات والتقاليد، ودور هذه العادات في تعزيز هذه الظاهرة، كما أن هذه العادات مرتبطة بالعلاقات القبلية المؤثرة في المجتمع .تلعب المنظمات الإدارية والمؤسسية دوراً مهماً في تقييم ظاهرة الفساد من خلال تحسين النظام الإداري ووضع الضوابط اللازمة لتحديد الآليات المناسبة للرقابة وعمل هذا النظام، وتعزيز الإطار المؤسسي الذي يعزز التعاون والتفاعل الإيجابي بين الفرد والمجتمع وبين الفرد والدولة بناءً على علاقات إيجابية، مما يساهم في تطوير المجتمع وخدمته .كما أن غياب الثقة في تنفيذ القيم الإنسانية يعد عاملاً آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة .من خلال تلك الأسباب والنتائج المرتبطة بظاهرة الفساد، يمكننا تسليط الضوء على تجربة العراق

في الفساد الإداري، ومدى تفشي هذه الظاهرة منذ بدايتها وحتى الآن وأسبابها الرئيسية وتأثيراتها، وصولاً إلى وضع خطط ووسائل فعالة للحد من هذه الظاهرة الوبائية في المجتمعات بشكل عام.

الدراسات السابقة:

(محمد،2006،ص5) تم تعريف الفساد الإداري على أنه تصرف غير أخلاقي وغير قانوني يقوم به الفرد الذي يمارسه، بهدف كسب فائدة شخصية، ويعود سبب ممارسة الفساد إلى عدم اتزان هذا الشخص، لذا فهو يعد انتهاكًا لقيم الفرد وقيم المجتمع الذي يحدث فيه هذا السلوك.

(سلامة،2011) قد قامت دراسة بعنوان الجهود العالمية لمواجهة ظاهرة الفساد وإشكاليات التنفيذ .حيث تناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة الفساد في مختلف أنواع ومستويات القطاعات الحكومية، وتأثيراتها السلبية على معظم جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

(بوكحيل 2012) أجريت دراسة بحثية بعنوان دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد الإداري، وقد تناولت الدراسة الأهمية التي تتسم بها منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد حيث تقدم معايير وقياسات متعددة لذلك، وخلصت الدراسة إلى أن غياب الديمقراطية يؤدي إلى نقص الشفافية والنزاهة، مما ينعكس سلبًا على هيبة القانون ويؤدي إلى عواقب وخيمة. .

(أمان ,2005,ج ,ص22-15) تم تعريف المحسوبية أو تفضيل الأقارب في التوظيف بشكل واسع على أنها الواسطة، والنتيجة تبقى واحدة مهما اختلفت الأسماء، وهي استغلال العلاقات الأسرية أو القرابة أو القبلية أو الحزبية للوصول إلى مصلحة لا تندرج تحت حقوق المستفيد، مما يسبب الأذى بشكل خاص لمن لا يمتلك واسطة، أو بالنسبة للفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع .كما أن المواطنين بشكل عام يتضررون، حيث يمكن أن تؤدي هذه الممارسات إلى تراجع مستوى الخدمات نتيجة وجود شخص غير مؤهل لأداء هذه المهمة.

دراسة JAEGER,2012 بعنوان مبادئ وكالة مكافحة الفساد و كان الهدف من الدراسة اكتشاف عوامل النجاح و الفشل في مؤسسات مكافحة الفساد، حيث اشارت نتائج الدراسة الى تزايد عدد المؤسسات سواء كانت حكومية او غير حكومية و تخلف درجة استقلاليتها المالية و الادارية و نظم العمل فيها. و توصلت الدراسة الى تحقيق كفاءة و فعالية تلك المؤسسات تتضن درجة الاستقلالية ، نمط اختيار القيادات و الخبراء بتلك المؤسسات و مدى شفافية و مصداقية التقارير التي تقوم بنشرها.

(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ,2003,ص29) يتم تعريف اختلاس المال العام على أنه قيام موظف حكومي بالاستيلاء عمدًا على الأموال لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر .ويتم ذلك من خلال اختلاس الأصول أو الأموال أو الأوراق المالية العامة أو الخاصة أو أي أشياء ذات قيمة تم الإيفاء بها بناءً على موقعه الوظيفي.

(جي وير، إس .موس ، جيه كامبوس، وجي نون ، الفساد في المشتريات العامة ، البنك الدولي2007,) مكافحة الفساد في مجال المشتريات العامة، والتي تركز معظم الأبحاث المتعلقة بمكافحة الفساد المالي عليها، لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الوطني وعلى تقديم الخدمات العامة .حيث تمثل ما بين 10% و 25% من إجمالي الإنفاق العام في أي دولة .ويزداد الفساد بشكل كبير في هذا القطاع، حيث تشير التقديرات إلى أنه يستحوذ على ما بين 10% إلى 30% من التكلفة الإجمالية للمشروعات الاستثمارية، وتتجاوز عواقب الفساد تكلفة المشروعات الرأسمالية بكثير لأنه يؤثر بشكل أكبر على الفئات الأكثر فقرًا في المجتمع.

تستعرض دراسة في الصومال الجهود المبذولة للحد من الفساد في عدد محدود من عقود المشتريات الاستراتيجية ذات القيمة العالية، وذلك باستخدام آلية تم تصميمها خصيصًا لهذا الغرض بالتعاون ما بين شركاء التنمية وحكومة الصومال .وقد حققت نجاحًا في تقليل الفساد في عدد من المعاملات، مما يؤكد إمكانية تحقيق نتائج حتى في أقسى البيئات.

أظهرت دراسة في بنغلاديش أن الجهود المبذولة للحد من الفساد تعتبر جزءاً من عملية الإصلاح الشاملة لنظام المشتريات العامة في الدولة، التي تعتمد على نظام إلكتروني في الصفقات الحكومية .وقد اكتسبت جهود الإصلاح زخماً على مدى عقد من الزمن في التنفيذ .كما أوضحت التحليلات المكثفة للتقدم المحرز انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الفساد، وفقاً لمؤشرات الفساد الرئيسية، لكن هناك بعض الجوانب في نظام المشتريات التي يصعب تغييرها.

في تشيلي، قام فريق من المتخصصين بقيادة برنامج الإصلاح الذي أوصى باتخاذ خطوات لتعزيز تماسك نظام المشتريات العامة، وهذا يأتي ضمن برنامج إصلاحات أوسع يهدف إلى إعادة تنظيم دور وشفافية التمويل الخاص للأحزاب السياسية.

المعالجات الناجحة لمكافحة الفساد و حماية المجتمع منه:

تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد:

Control Perception Indexكانت نيجريا من أكثر عشرة دول يتوغل و ينتشر فيها الفساد و فقا لمؤشر حيث كانت درجتها 1.9 وفقا للتقرير عن عام 2005. إلا أن نيجريا قامت بجهود كبيرة لمكافحة الفساد و لها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت مندو عام 1999 حيث كانت تعاني من الأثار السلبية للحرب و كان 60% من السكان يعيش تحث خط الفقر، بالإضافة لذلك تراكم الديون الداخلية و الخارجية

أهم المشكلات التي واجهت نيجريا قبل عام 2003

1.ارتفاع العجز الذي يتراوح بين 4% و 8% منذ1999

2.عدم قدرة ايرادات الحكومة على دفع رواتب موظفي القطاع العام.

3.تصاعد اعباء الديون الخارجية.

4.العجز في الميزان التجاري للبلاد.

إلا أن الحكومة النيجرية استطاعت تحديد أهم الأسباب هذه المشاكل ووضعت استراتيجيات لمعالجتها:

1.الإصلاح السياسي و الاقتصادي و ذلك للحد من الفساد المنتشر في البلاد و استطاعت بمساعدة هيئة في وضع أسس الإصلاح السياسي و الاقتصادي.UNCA

أ. الوصول إلى استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي.

ب. إنشاء الثروات وفرص العمل وتخفيف مستويات الفقر في الوطن.

ج. تعزيز فعالية الجهاز الإداري للدولة من خلال دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص.

د. تحويل الهيئات التي تمثل عبئاً على الدولة إلى الملكية الخاصة وإدارتها من قبل القطاع الخاص.

ه. جعل المهمة الأساسية للحكومة هي سن القوانين ومراقبة الظروف الاقتصادية والتدخل لضبطها بدلاً من منافسة القطاع الخاص.

2.تحسين اداء القطاع العام بالدولة من خلال الإكتفاء بالعدد المناسب من العاملين و تحسين نظم الاجور و التأمينات و المعاشات الخاصة بهم.

رفع مستوى الاجور للعاملين بالجهاز الإداري للدولة.

تحديد و ترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الإقتصادية المختلفة.

قامت الحكومة النيجرية بتأسيس مكتب تحسين الخدمة العامة ووضعت خطة عمل للإصلاح و مكافحة الفساد بالتعاون مع الأمم المتحدة و تقوم على:

1.اعداد مشروع قانون لخطة عمل فيدرالية للتصدي للفساد.

2.انتخاب ثلاث مناطق و اعداد تقارير حول النظام القضائي فيها.

3.تنفيد تدابير لمكافحة الفساد في المناطق المحددة.

4.توزيع هذه التدابير و تعميمها على مستوى البلاد.

5.وضع استراتيجيات لمراجعة و قياس مختلف مراحل المشروع.

التجربة البلغارية:
بدأت بلغاريا جهودها لمكافحة الفساد منذ عام 1997، حيث أصبح هذا الموضوع من أبرز القضايا التي تهم الحكومة والمواطنين على حد سواء. أدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى دفع الحكومة والمجتمع المدني لتبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تبنتها بلغاريا.

أهداف خطة مكافحة الفساد:

1.اعلنت بلغاريا انها اصبحت دولة خالية من الفساد.
2.تعزيز دور المجتمع في المشاركة.
3.انشاء قطاع عام ذو فعالية عالية.
4.ضمان تطبيق مبادئ النزاهة و الشفافية.
5.التعرف على القضايا الموجودة.

اظهرت استطلاعات الرأي 75.6% من المواطنين البلغاريين يشعرون ان الفساد يؤثر عليهم و على عائلاتهم. كما بينت ان من بين كل اربعة اشخاص، يوجد ثلاثة يعتقدون ان الفساد له تاثير مباشر على الوضع الاقتصادي.

أسس الخطة البلغارية لمكافحة الفساد:

حكومة تغيير و إصلاح: تنفيد الخطة القومية بكفاءة و فاعلية و يشترط وجود حكومة مدركة لحجم و خطورة الفساد على التقدم الإقتصادي و الإجتماعي، و تقوم بمكافحة الفساد بجميع أشكاله. أي أن وجود الرغبة السياسية للقضاء على الفساد هو من العوامل الأساسية لنجاح التجربة البلغارية.

دور الهيئات الحكومية:تطلع وزاة الداخلية بمهمة مكافحة الفساد و معاقبة مرتكبي ممارسات الفساد. و لذلك تهتم الحكومة بمكافحة الفساد داخل الوزارة حتى تتمكن من محاربة الفساد في باقي قطاعات الدولة.

تعديل القوانين و التشريعات: جاءت هذه الإصلاحات القضائية في ظل انضمام بلغاريا للإتحاد الأوروبي و حلف شمال الاطلسي بدعم من الدول الأعضاء للقضاء على الفساد في بلغاريا.

استحدثت بلغاريا عدد من القوانين المعنية بمكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين، عن طريق وجود عقوبات محددة ومعلنة لمن يرتكب ممارسات فساد. وبالرغم من صعوبة تطبيق هذه الأحكام والقوانين في الكثير من الأحيان بسبب عدم التنسيق بين الجهات القضائية والجهات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة إلي عدم تبادل المعلومات والبيانات فيما بينهم.

قامت بلغاريا بتحديث العديد من القوانين المنظمة للخدمة العامة، والإصلاح الإداري، بالإضافة إلي القوانين المنظمة للتجارة.

اشتراك المجتمع المدني بفاعلية للقضاء على الفساد: تعتبر بلغاريا من النماذج الناجحة في المشارآة المجتمعية الفعالة لمكافحة الفساد. فقد اضطلعت الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية بمبادرة القضاء على الفساد. تمثلت هذه المبادرة في خلق تحلف بين آلا من القطاع الخاص والعام 2000. Coalition فقد أنشأ هذا التحالف عام 1997 ،وتمخض عنه نظام متابعة الفساد CMS (System Monitoring Corruption)آأداة للكشف عن عمليات الفساد، آما نتج عن هذه الشراآة وضع "الإستراتيجية الوطنية البلغارية لمكافحة الفساد" للفترة 2001 إلى 2004.المساعدات الدولية: نجحت بلغاريا في تبني وتنفيذ خطة مكافحة الفساد بمساعدة المنظمات الدولية التي انضمت إليها مثل حلف شمال الأطلنطي والإتحاد الأوروبي. فباشتراك بلغاريا في الاتحاد الأوروبي، اهتمت الدول الأعضاء بالارتقاء بمؤشر CPIالخاص ببلغاريا ليتماشى مع باقي الدول الأوروبية، فقدمت الدول الأعضاء العديد من المساعدات لبلغاريا للقضاء على الفساد الاقتصادي في البلاد .نتائج تنفيذ الخطة البلغارية :بتبني المشروع القومي لمكافحة الفساد) CMS) نجحت بلغاريا في التحول من دولة "منتشر بها الفساد" إلي دولة يوجد بها الفساد بشكل محدود" بين عامي 1997 و2004) وفقا لإحصاءات منظمة الشفافية العالمية). TI ووفقا لمؤشر منظمة International

Transparencyفإن بلغاريا سجلت أفضل النتائج لمؤشر CPI فيما يخص دول وسط وشرق أسيا، بدرجة قدرها أربع درجات. حيث تحتل المرتبة 54 من بين 133 دولة وفقا لتقرير المنظمة عن عام 2005.

التجربة الماليزية:

استراتيجية ماليزيا لمكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية:

لقد سنت ماليزيا الكثير من القوانين و أنشأت العديد من الاجهزة و المراكز، و عقدت اتفاقيات متعددة في مجال مكافحة الفساد، و ذلك من أجل خفض مستوى الفساد و تحسين مؤشرات.

1.قوانين مكافحة الفساد في ماليزيا:

أصدرت ماليزيا أول قانون لمكافحة الفساد في عام 1961 و في عام 1967ثم إنشاء الوكالة الماليزية، بهدف تنفيد القانون الصادر عام 1961 و كانت المهام الرئيسية لهيئة مكافحة الفساد:

-.التحقق و ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون.

-.إتخاد كافة التدابير لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية و المجالس التشريعية.

-.التحقق في الشكاوي التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية.

أ.في مجال التبليغ عن المخالفات:

يوفر قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية وقانون مكافحة غسل الأموال إطارًا قانونيًا لحماية المبلّغين عن المخالفات في ماليزيا .في القانون السابق لمكافحة الفساد لعام 1997، لم يتم النص على أي بند واضح لحماية هؤلاء المبلغين .ومع ذلك، تضمنت الفقرة 65 من قانون مكافحة الفساد الماليزي لعام 2009 حظرًا صارمًا على الكشف عن أي معلومات قد تؤدي إلى الكشف عن هوية المبلّغ أو المخبر .وفي عام 2010، قامت الحكومة الماليزية بإقرار قانون جديد لحماية المبلّغين عن الفساد، الذي دخل حيز التنفيذ في شهر ديسمبر من نفس العام.

ب.في مجال المشتريات العامة:

وفقًا لتقرير النزاهة العالمية لعام 2010، لا توجد قواعد موحدة لسلوك الموظفين، ومع ذلك، يظهر تضارب في الأحكام والمصالح .يوفر نظام المشتريات الإلكتروني الحكومي روابط تشمل نماذج تسجيل الموردين والمبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم العطاءات والتسعير، بالإضافة إلى قسم خاص بلوحة الإعلانات المرتبطة بالمناقصات .كما تُدرج بوابة الحكومة قائمة بالعطاءات مع تواريخ بدايتها ونهايتها، ويتم تصنيفها تحت أسماء الوزارات والوكالات المختلفة .وفي تقرير الخدمات التجارية الأمريكية لعام 2012، تم اعتبار إصلاح نظام الشراء هدفًا جوهريًا ضمن عدد من الإصلاحات التي عملت عليها إدارة نجيب .على سبيل المثال، تم إنشاء وحدة إدارة الأداء والتوصيل عام 2009لمعالجة القضايا المتعلقة بالشفافية وتوفير منافسة عادلة في مجال المشتريات .وفي عام 2010، تم إطلاق بوابة إلكترونية جديدة مختصة بالمناقصات الحكومية بهدف تقديم معلومات أكثر وضوحًا وشمولية حول عمليات الشراء.

ج.في مجال حوكمة الشركات:

في عام 2004، أطلق رئيس الوزراء الماليزي الأسبق عبد الله بدوي الخطة الوطنية للنزاهة في ماليزيا، إلى جانب تأسيس معهد النزاهة الماليزي .ركزت الخطة على تحقيق خمسة أهداف رئيسية، من بينها الحد من الفساد وسوء استخدام السلطة، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى تحسين حوكمة الشركات . يُعد معهد النزاهة الماليزي الجهة المسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية ومتابعة تحقيق أهدافها، حيث ينظم الندوات وورش العمل للمواطنين والشركات، بهدف تحفيز المشاركة في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

د.في مجال استقلال القضاء:

قدمت الحكومة الماليزية مشروعي قانون جديدين يتعلقان بالقضاء، وهما :قانون لجنة أخلاقيات القضاة لعام 2008، الذي يهدف إلى محاسبة القضاة الذين ينتهكون مدونة أخلاقيات مهنة القضاء، ومشروع قانون لجنة التعيينات القضائية لعام 2008 لضمان اختيار القضاة بطريقة شفافة وعادلة.

2.الاليات المؤسسية لمحاربة الفساد في ماليزيا:

أ.وكالة مكافحة الفساد:

تم إنشاء هذه الوكالة عام 1997، لتبدأ عملها ونشاطها رسمياً بحلول عام 2009. وقد جاءت كبديل لوكالة مكافحة الفساد التي تأسست عام 1967، والتي تعرضت لانتقادات واسعة بسبب ضعف استقلاليتها بشكل كبير. فقد كانت هناك حالات امتنع فيها المدعي العام عن ملاحقة بعض كبار المسؤولين المتورطين في الفساد، فضلاً عن تقديم تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء بدلاً من البرلمان. تتلقى هيئة مكافحة الفساد الماليزية توجيهات من لجنة تتألف من سبعة مستشارين مستقلين. كما تنظم حملات لمكافحة الفساد عبر وسائل الإعلام، المنتديات، الندوات، ورش العمل، بالإضافة إلى عمليات التفتيش المفاجئة.

ب.مكتب الشكاوي العامة :

تم تأسيس هذا المكتب في عام 1971 كوسيلة للجمهور لتقديم شكاوى رسمية ضد الهيئات الحكومية والموظفين العموميين الذين يُزعم تورطهم في أنشطة غير قانونية. وقد تم توسيع صلاحياته وتعزيز دوره بموجب القانون رقم 4 لإدارة التنمية لعام 1992، حيث أُنشئ نظام شكاوى إلكتروني يشبه نظام أمين المظالم، يتيح للأفراد إمكانية تقديم شكاوى ضد الإدارات والوكالات الحكومية الماليزية التي يُشتبه في تورطها بالفساد أو الرشوة. ويمكن إرسال الشكاوى عبر الإنترنت أو من خلال خط الشكاوى الهاتفي أو عن طريق الفاكس.

ج.الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد :

تم إنشاء هذه الوكالة في عام 2003، وتُعد الأولى من نوعها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. تأسست بمبادرة من وكالة مكافحة الفساد بهدف تقديم تدريب متخصص لموظفي الخدمة المدنية في ماليزيا والدول المجاورة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز أفضل الممارسات في مجالات التحقيق والمراقبة والإشراف .حظيت الأكاديمية باهتمام واسع من المؤسسات الدولية، ووافقت العديد من الدول على إرسال مسؤوليها للتدرب فيها على استراتيجيات مكافحة الفساد.

د.معهد النزاهة الماليزي:

تم تأسيس معهد يهدف إلى تنفيذ خطة النزاهة الوطنية، حيث يقوم المعهد بتنفيذ الأبحاث والتخطيط والتطبيق والتنسيق والمراقبة والتقييم لأساليب مكافحة الفساد المختلفة. ومنذ تأسيسه، شارك المعهد في عدد كبير من الاجتماعات والدورات الحوارية مع المؤسسات المهنية والجمهور. بالإضافة إلى ذلك، تفاعل المعهد مع القطاع الخاص لاستكشاف فرص التعاون في مجال مكافحة الفساد، حيث قام أيضاً بتنظيم عدة مؤتمرات، منها مؤتمر الأخلاق الذي أقيم في عام 2005 بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية.

مناقشة النتائج:

اولا: العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة:

تبين الدراسة إن 33.3% من حجم العينة اعمارهم اكثر من 66 سنة ، بينما 16.7 من حجم العينة اعمارهم تتراوح بين 56 سنة و 65 سنة، و يليهم 16.7% من حجم العينة من هم اعمارهم تتراوح بين 46 سنة و 55 سنة، و يليهم 16.7% من حجم العينة من الذين تتراوح اعمارهم بين 36 سنة و 45 سنة، يليهم من هم اعمارهم بين 26 سنة 35 بنسبة 16.7% ، و يليهم من هم اعمارهم بين 18 سنة و 25 سنة بنسبة 16.7%.

و كذلك توضح نتائج الدراسة ان 66.7% من حجم عينة الدراسة من لديهم مؤهل علمي بدرجة بكالوريوس، و يليهم 16.7% من لديهم مؤهل متوسط، و يليهم من لديهم مؤهل علمي بدرجة ماجستير و دكتوراه.

نجد ان النتائج تبين ان 66.7% من حجم عينة الدراسة متزوجين بينما 33.3% من حجم العينة اعزب. بالإضافة إلى ذلك تبين النتائج ان 40% من حجم عينة الدراسة يقيمون في بلدية برقن الشاطئ، و يليهم 40% من بلدية إدري الشاطئ ، نجد اقل نسبة من المشاركين في هذه الدراسة من بلدية براك الشاطئ بنسبة 20%.

تانيا: مظاهر الفساد الاداري و المالي:

نجد من النتائج المتحصل عليها ان 50% من عينة الدراسة يوافقوا على ان الكثير من الناس يخترقون قوانين البلديات مثلما يخترقوا قوانين المرور. و بينما 50% الاخر يوافقوا بشدة على اختراق الناس لقوانين البلديات مثل اختراقهم لقوانين المرور.

وكذلك توضح النتائج ان 50% من عينة الدراسة يرى ان الوازع الديني لم يعد مؤثرا على منع موظفي الدولة من ممارسة الفساد الإداري، و يليهم 33.7% من حجم عينة الدراسة يوافق بشدة على ان الوازع الديني لم يعد

مؤثر في سلوك الافراد و منعهم من ممارسة الفساد الإداري و المالي، و نجد ان 16.7% فقط من حجم العينة محايد.

نلاحظ من نتائج الدراسة ان 83% من حجم العينة يوافقوا على ان شعور الموظفين بعدم الرضاء هو ما يجعلهم يتقبلون الفساد الإداري و المالي ، بينما فقط 16.7% من حجم العينة يوافقوا بشدة على ان شعور الموظفين بعدم الرضاء هو السبب الرئيسي وراء تقبلهم للفساد المالي و الإداري.

و تبين من النتائج ان 66.7% من حجم العينة يوافقوا على العمل في دوائر الدولة يتميز بالبيروقراطية و التعقيد في اتمام الإجراءات، و بينما 33.3% لا يوافق على ذلك اي بمعنى اخر يرى ان العمل في دوائر الدولة يتم بشكل سلس و غير معقد.

و نجد كذلك انه 66.7% يوافقوا بشدة على ان الرشوة اصبحت احد مظاهر العمل اليومي في دوائر الدولة، و بينما 33.3% يوافق على ان الرشوة اصبحت ثقافة عامة لدى موظفين الدولة و تمارس بشكل يومي.

و اخيرا تبين النتائج 100% من حجم عينة الدراسة يوافقوا على ان نسبة الفساد الإداري و المالي في ليبيا ازدادت بشكل متسارع خلال العشر السنوات الأخيرة.

ثالثا: فشل المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد المالي و الاداري:

و كذلك يشعر 66.7% من حجم عينة الدراسة بعدم الرضاء عن ما تقوم به اجهزة الدولة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري و المالي، و بينما 16.7% من عينة الدراسة راضي عن ما تقوم به الاجهزة الرقابية في مواجهة الفساد الاداري و المالي و 16.7% غير متأكد من الاعمال التي تقوم بها الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الاداري و المالي.

تبين النتائج ان 50% من حجم العينة يرى ان البرلمان ضعيف جدا في مواجهة مظاهر الفساد الاداري و المالي، و بينما 16.7% من حجم العينة يرى ان البرلمان الليبي ضعيف في مواجهة مظاهر الفساد المالي و الإداري، و 33.3% من حجم العينة يرى ان البرلمان قوي في مواجهة مظاهر الفساد المالي و الإداري و المالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها تبين ان 50% من حجم عينة الدراسة يوافقوا على انه لا توجد سياسة حقيقية لمحاربة الفساد المالي و الإداري في دوائر الدولة ، و يليهم 33.3% يوافقوا بشدة على عدم وجود سياسة حقيقية من قبل الحكومات المتعاقبة على مكافحة الفساد المالي و الإداري، و بينما 16.7% فقط من حجم العينة محايد أو غير متأكد من انه لا توجد سياسة و استراتيجية لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة.

الخاتمة:

بالرغم مما يقوم به ديوان المحاسبة الليبي في كشف بعض ملفات الفساد الإداري و المالي إلا أن الفساد الإداري مازال ينتشر في كل قطاعات الدولة و تزداد رقعته بإستمرار.حيث لم تسلم منه حتى القطاعات الاستراتيجية في الدولة مثل، قطاع التعليم ، الكهرباء، و قطاع المحرقات الذي تهدر فيه المليارات لتوفير الوقود و غيره من المشتقات النفطية إلا أنها اغلبها تهرب للخارج و تباع في السوق السوداء داخل البلاد. ممايستدعي بدل الكثير من الجهود لمكافحة الفساد من خلال توفير المناخ الاقتصادي و السياسي للمواطن ليقتنع بضرورة الحد من الفساد، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني و تشجيع المواطنين على التبليغ عن الفساد و كذالك إنشاء مؤسسات خاصة لتقديم الشكاوي و التبليغ عن الفساد للحد من الفساد و للتقليل من أثاره.

التوصيات:

1.يجب على البرلمان الليبي كسلطة تشريعية في البلاد تجريم الرشوة و إختلاس المال العام و كافة مظاهر الفساد و اصدار قرارات توضح بها العقوبة المناسبة لكل نوع من أنواع الفساد المالي**.**

2.دعم مؤسسة القضاء و تفعيلها و تعزيز استقلاليتها لكي تقوم بتطبيق القوانين المتعلقة بالفساد المالي و الإداري**.**

3.يجب الحكومة الليبية مكافحة الفساد بجدية و في كل قطاعات الدولة عن طريق وضع الشخص المناسب في المكان المناسب و عدم الاعتماد في تعيين الافراد على المحسوبية و الولاءات للجماعة او للجزب أو للقبيلة**.**

4.كشفت نتائج الدراسة ضعف أجهزة الدولة و خصوصا مؤسسات مكافحة الفساد ، لذا فإن الباحث يوصي كافة المنابر بالقيام بدورها التوعي من مساجد و مدارس و جامعات و منظمات المجتمع المدني ووسائل إعلام**.**

المصادر والمراجع:

1. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجموعة باحثين، ضمن بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. ط1 كانون الأول 2004.
2. د. علي وتوت: توصيف ظاهرة الفساد، بحث غير منشور.
3. نادر فرجاني: الحكم الصالح: رفعة العرب، في صلاح الحكم في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (256) حزيران 2000 بيروت ص5.
4. عبدالرحمن محمد العيسوي:سيكولوجية الفساد و الإخلاف و الشفافية، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2011، ص143.
5. منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد :كتاب المرجعية، تحرير: المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ص12.
6. هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، ترجمة نادر أبو شيخة، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1994 ، ص7 .
7. محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مكتب الجزيرة للدراسات، 2012 ،من الموقع الإلكتروني:
http://www.njatway.net/images/books/Report_Malysia_Politics_6-12.pdf 28- ، تاريخ الاطلاع 2018/03/08.
www.transparency.org.my, documents/TOWARDS%20A%20CORRUPTION%20FREEMALAYSIA, le 06/03/2018

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.